اليها . ولقد أتت هذه الاشارة في الوقت الذي كثر فيه الحديث عن امكانية عقد اتفاقية بين دول السوق الاوروبية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط . ومن هنا أتى اصرار اسرائيل على المعاملة التفضيلية لها .. اذ « انه لا مجال لسياسة اقتصادية موحدة نحو دول البحر الابيض المتوسط وبأنه ينبغي البحث مع كل دولة على انفراد . وينبغي الفصل بين مقياسين لدول حوض البحر الابيض المتوسط ، ان تلك التي تتم بناء على معاهدة روما هي بمثابة ترشيح للعضوية . ومن الناحية الاخرى ما تبقى » . (دافار ٧٣/١/٣١) . أي ان تعامل اسرائيل بمقاييس تضعها في مصاف الدول المتقدمة والشريكة لدول السوق المشتركة ، وما تبقى التي وقف عندها حديث الصحيفة الاسرائيلية ، تعني ان ما تبقى من دول المنطقة يجب ان تعامل بطريقة اخرى أي على أساس اتفاقية ياونده .

٢ ــ رفع الجمارك أو تخفيضها بدرجة كبيرة عن صادرات اسرائيل لاوروبا . فبالنسبة للسلع الزراعية وبالذات الحمضيات تطالب اسرائيل بأن تعامل بنفس « الشروط والتسهيلات ... التي تعطى للدول الغربية .. أي تسهيلات جمارك بنسبة ٨٠ ٪ » . وأن « تمنح التسهيلات المعطاة للحمضيات الطازجة للثمار المصنعة أيضا ». (دافار ١٩٧٣/١/٢٨) . وبالنسبة للسلع الصناعية « فان أهداف اسرائيل في المفاوضات الغاء عام للجمارك على المنتوجات الصناعية الاسرائيلية المصدرة الى أوروبا » (دافار ٧٣/١/٢٨) وذلك في العام ١٩٧٧ (معاريف ١٩٧٤/١٠/٦) . وكانت اسرائيل على لسان صحافتها تمني النفس بالحصول على هذين المطلبين ، لان « فتح هذا السوق الضخم أمام المنتوجات الاسرائيلية التي ستخفض عليها الرسوم الجمركية عليها كليا خلال خمس سنوات (١٩٧٣ ــ ١٩٧٧) فقط من شأنها ان يكون لها تأثيرات ايجابية **فريدة** من نوعها » ... اذ « من السهل التصور ما هي أهمية هذا البند لمستقبل التصدير الاسرائيلي الى اوروبا » . وخلصت الصحيفة الى القول « مما لا شك فيه ان انضمام اسرائيل كعضو في السوق الاوروبية المشتركة الجبارة هي فرصة تاريخية » (دافار ٧٣/١/٢٨) ... ولكن ...

٣ ــ ان أهمية المطلبين السابقين بالنسبة لاسرائيل تتحددان في ضوء الالتزامات التي ستلقى على اسرائيل ، لانها ستكون مضطرة لمجابهة طلب السوق المشتركة « بالمعاملة بالمثل ، حتى لا تتعارض الامور مع مبدأ « ازالة » الجمارك الذي يسري على جميع أعضاء السوق ، ومبدئيا فان اسرائيل ملزمة بالموافقة على فتح اسواقها على اساس التبادل » . (دافار ، المصدر نفسه) . ولذا « فان المشكلة الاساسية » هي « التاريخ الذي سيسري فيه مفعول جميع الاتفاقات » ؟ واما ما هي المدة المناسبة لاسرائيل ؟ تجيب صحيفة دافار : « وستطالب اسرائيل بحقبة زمنية **طويلة** بقدر الامكان . **ويجزم** خبراء السوق بأنه مطلوب فترة تنسيق **من ١٠ ــ ١٢** سنة بالنسبة للواردات الاسرائيلية ويبدو ان هذا اعتبار زائد ... » (المصدر نفسه) .

وفي الفترة التي بدأت بها المفاوضات مع السوق الاوروبية المشتركة ، عاد الحديث ثانية عن « الجدول الزمني الدقيق الذي ستصبح اسرائيل بحسبه جزءا من أوروبا وتصبح أوروبا جزءا من اسرائيل .. ويريد ممثلونا في المفاوضات تحديد فترة التكيف بقدر الامكان .. ويناضل الممثلون الاسرائيليون لتحقيق شروط حسنة للحمضيات الاسرائيلية **لا تقل عن تلك الموجودة لدى دول المغرب** » (معاريف ١٩٧٤/١٠/٦) .

ولقد أشارت الاذاعة الاسرائيلية في اليوم الذي بدأت به المفاوضات الاخيرة الى أن المفاوضات كانت قد بدأت قبل سنة ونصف السنة وتوقفت لدى نشوب حرب يوم